

خلط فرنسي بين معاداة السامية والصهيونية

رفض دولي لسن قوانين تلجم الأصوات المنتقدة لتل أبيب

يثير القانون الفرنسي المقترح بشأن تطبيق تعريف معاداة السامية يشمل معاداة الصهيونية، لغتها ككبيراً داخل الأوساط الثقافية والسياسية في البلاد. ولئن حاز القانون موافقة الرئيس إيمانويل ماكرون فإنه لاقي معارضة جهات أخرى، من بينها أكاديميون يهود اعتبروا أن الخطوة تضع أي طرف ينتقد الحركة الصهيونية، ومشروعها الأساسي إسرائيل، محل اتهام قانوني.

ويحدد القرار "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجيا الصهيونية التي حسب القرار، تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين. وكثيراً ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية.

وقد جعلت إسرائيل من إلغاء القرار 3379 شرطاً لمشاركتها في مؤتمر مدريد 1991، فتم بالفعل الإلغاء بموجب القرار 86/46 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1991. غير أن الجدل الحالي في فرنسا يدور حول اعتبار أي معاداة للصهيونية هو معاداة للسامية ويخضع لأحكام القوانين في هذا الصدد. ويسعى أصحاب هذا القانون للإدلاء بدلو هو من صلب النقاش الداخلي الذي يطفو كلما تعرض اليهود لاعتداءات تطالهم أو تطال رموزهم ومؤسستهم ومقابرهم. وكانت شاشات التلفزيون قد نقلت مباشرة تعرض الفيلسوف الفرنسي اليهودي آلان فيلكنكروت لهجوم مجموعة من "السترات الصفراء" في باريس وتوجهها إليه بالشتائم بسبب يهوديته.

وأكد المفكر الفرنسي في حوار صحفي لإحدى وسائل الإعلام المحلية أنه شعر بالخوف بعد تلقيه مجموعة من العبارات العنصرية الجارحة ضده، موضحاً أنه لولا وجود قوات الأمن الفرنسي كان سيموت خوفاً من تلك الاعتداءات، قائلاً "أنا لست بطلا ولا ضحية".

وأشار هذا الحادث موجة من التنديدات ومن رسائل الدعم للمفكر، أكثرها استنكر الطابع المعادي للسامية للإهانات. ومن بين المنددين، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وقال ماكرون أمام ممثلين للمؤسسات اليهودية في باريس في فبراير 2019 إن "فرنسا ستطبق تعريفاً لمعاداة السامية تبنها التحالف الدولي لذكرى المحرقة"، يشمل معاداة الصهيونية، مشيراً إلى أن بلاده كانت قد وافقت مع شركائها الأوروبيين على هذا التعريف.

وتدفع إسرائيل جاهدة إلى توسيع معاداة السامية لتشمل معاداة الصهيونية داخل البلدان الأوروبية، خاصة بعد أن نجحت في دفع ألمانيا والولايات المتحدة في صياغة تعريفات تناسب رؤيتها، تمكنها من إيجاد تبريرات لأفعالها.

وتعمد إلى توجيه نقد عنيف لكل من يعترض على سياساتها، حيث

باريس - أثار تبنى البرلمان الفرنسي، الأربعاء، اقتراحاً تقدم به النائب عن حزب "الجمهورية إلى الأمام" الحاكم، سيلفان ميار، بساوي بين "معاداة الصهيونية ومعاداة السامية"، جدلاً كبيراً داخل الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية. ولاقى المقترح قبول أغلبية ضعيفة، بعد جدل كبير حوله في البرلمان وخارجه، مع تخوف معارضيه من أن يتم استغلاله لتكميم أفواه منتقدي السياسات الإسرائيلية، إذ صوتت 154 نائباً لمصلحة النص الجديد فيما صوتت ضده 72 نائباً، وفضل أغلب نواب الجمعية الوطنية، التي تضم 577 نائباً، التزام الصمت لحساسية الموضوع فارتأوا عدم إبداء أي رأي بخصوصه.

مقترح الحزب الحاكم، لاقى قبول أغلبية ضعيفة، بعد جدل كبير حوله في البرلمان وخارجه، مع تخوف معارضيه من أن يتم استغلاله

وامتدت الاختلافات حول النص حتى بين مكونات الأغلبية نفسها، حيث تباينت الآراء داخل حزب الجمهورية إلى الأمام الحاكم، ظهر ذلك من خلال عدد نوابه الصوتين لمصلحة النص، الذي لم يتجاوز 84 من أصل 303 في الجمعية الوطنية، حيث تغيب عدد كبير من نوابه عن جلسة التصويت.

وتثير مسألة التصدي لظاهرة العدا للسامية بتوسيعها لتشمل في ذات الوقت معاداة الصهيونية في فرنسا، حالة نقاش كبير في المواقف بين مسألة الدفاع عن اليهود وانتقاد إسرائيل.

ندوب مخجلة

يحمل تاريخ فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية ندوباً مخجلة في هذا المجال جزاء تعامل حكومة فيشي آنذاك مع النازية الألمانية ومجاراتها في التورط بعمليات تصفية جماعية لليهود في فرنسا، إلا أن الجدل بقي منقسماً والصهيونية والعداء للسامية.

وكان قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يحمل الرقم 3379، اعتمد في 10 نوفمبر 1975 بتصويت 72 دولة بنعم، مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضواً عن التصويت).



معاداة الصهيونية لا تبيح الاعتداء على المقابر اليهودية

والعداء للصهيونية، معتبرة أن الأمر ينال من ذاكرة ضحايا الهولوكست. واعتبرت المجموعة أن قوانين من هذا النوع تهدف إلى إسكات الأصوات المنتقدة لإسرائيل داخل المجتمع الإسرائيلي. بالمقابل يعتبر المدافعون عن القانون أن مشروع القانون مستوحى من التعريف الذي اعتمده "التحالف الدولي من أجل ذاكرة الهولوكست" والذي اعتمده دول كثيرة.

ويضيف هؤلاء أن هذا التعريف لا يمنح انتقاد دولة إسرائيل، لكنه يوفر أداة جديدة لكشف الكراهية ضد اليهود. على أن هذا النقاش في فرنسا يكشف عن حالة التوتر داخل القواعد الدولية عامة، لاسيما لدى الدول الغربية، للحالة اليهودية في العالم، كما حالة الارتباك في موامة مسألة الدفاع عن اليهود ومسألة انتقاد إسرائيل.

ويرى مراقبون أن منطلق الدولة في فرنسا عاد ليطغى على المنطق الإنفعالي، وأن التحفظ الذي ظهر لدعم القانون أمام البرلمان، يكشف هذا المنحى. ويرى هؤلاء أن فرنسا، كما كل دول العالم، التي أدانت قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس والمستوطنات والجولان، ستبقى محافظة على موقف منتقد لإسرائيل ولا يمكنها إلا التمهّل في سنن أي قوانين قد تحد من الأمر بحيث يصبح عرضة لاجتهادات وملاحظات قانونية غير منطقية.

والنبذ والإذلال والعنف والقتل الذي بلغ ذروته خلال الهولوكوست. غير أن مراجعة عميقة أجراها الفاتيكان على رواياته الدينية، دفعته إلى تحديث نصوصه وذلك بتبرئة اليهود من دم المسيح، ومن ثمة "طهر" صفوفه من دعاة وأطروحات تعادي اليهود في قراءتها الدينية.

أسيرة إرث تاريخي

لم تستطع فرنسا تجاوز هذه الإشكالية، وبقيت أحزابها السياسية أسيرة الحمولة التاريخية للمسألة، وبقي الموقف من إسرائيل متأثراً بالمسؤولية التي تتحملها فرنسا تاريخياً لجهة تورط إحدى حكوماتها تحت الاحتلال النازي بعمليات اعتقال جماعي لليهود وإرسالهم نحو معسكرات الإبادة.

وتطوّر معاداة السامية بأشكال تتجاوز الموقف التبسيطي لليمين المتطرف والبروباغندا المضادة، ولطالما شهدت البرامج التلفزيونية سجلات ضد أطروحات يقدمها مثقفون فرنسيون يهود، مثل برنار هنري ليفي وألن فيلكنكروت، اللذين يدافعان عن إسرائيل والصهيونية، بما يعكس حجم المعاناة الثقافية الفرنسية لفكرة الاستسلام للرواية اليهودية للتاريخ. وقد أدانت هذه المجموعة من الأكاديميين اليهود ما وصفته بأنه "خلط بين العدا للسامية

الصورة النمطية اليمينية المتطرفة التي التصقت بالحزب، إلا أن معاداة السامية ظلت التهمة الدائمة ضد لوبن والتيارات القريبة من حزبه.

لا يحتكر اليمين المتطرف تهمة معاداة السامية، بل إن في جذور المجتمع الفرنسي، كما المجتمع الغربي عامة، معاداة مستترة للسامية. وقد يكون الأمر عائداً إلى تقاليد مسيحية قديمة معادية تاريخياً لليهودية، وأن أمراً كهذا استندت على أساسه العقائد النازية التي لم تلق معارضة شرسة من قبل الفاتيكان آنذاك، ناهيك عن تورط بعض الكنائس في إعطاء شرعية دينية لها.

وعلى امتداد فترات، كانت العلاقة بين الديانة اليهودية والمسيحية تعتبر معقدة ومتشعبة، فالمسيحية التي نشأت وأخذت مفاهيمها الأولى من بيئة يهودية صرفية؛ ظلت لوقت طويل تتهم اليهود بصلب يسوع واضطهاد تلاميذه في القرون المسيحية الأولى مستندين بذلك على قول اليهود أثناء محاكمة يسوع "دمه علينا وعلى أولادنا".

وتطوّر موقف المسيحية تجاه اليهود في السنوات الأولى للمسيحية وتم تعزيزها من خلال الاعتقاد بأن اليهود قد قتلوا يسوع، وازدادت إجراءات معادية لليهود على مدى القرون التالية. تضمنت الإجراءات التي اتخذها المسيحيون ضد اليهود أعمال

واجه جيرمي كوربين زعيم حزب العمال البريطاني اتهامات بالسماح بثقافة معاداة السامية، بعد نقد توجهه به بعض أعضاء حزبه للممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وتعاطف معهم. وإنّ ذلك لم تتوقف الاتهامات الموجهة إليه سواء من المسؤولين الإسرائيليين أو البريطانيين الداعمين لإسرائيل، حيث قال كبير الحاخامات في بريطانيا الشهر الماضي إن كوربين "لا يلقى بالمنصب الرفيع" بسبب تعامله مع معاداة السامية داخل حزبه.

ويستنتج المراقب للشأن الفرنسي مدى حضور مسألة العدا للسامية في يوميات البلد. فالبرامج التربوية حريصة بدقة على تجريم الحقبة النازية، وعلى تجريم العدا للسامية بصفتها امتداداً لفترة ملعونة من تاريخ البلد. وبقي الموقف العام من اليمين المتطرف بقيادة حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبن سلبياً بسبب استعارة هذا الحزب شعارات تعود للحقبة النازية، وبسبب عدم وضوح هذا التيار في الموقف من مسألة معاداة السامية والموقف من اليهود.

وقد ورثت مارين لوبن السمعة التي التصقت بوالدها حين تزعمت حزب الجبهة الوطنية. وعلى الرغم من أن الابنة انقلبت على والدها وأبعدته عن الحزب الذي أسسه، وعلى الرغم من أنها عمدت إلى تغيير اسم الحزب لتبديد

رئيسة وزراء نيوزيلندا تحض على الحد من انتشار الكراهية

من الأفكار. وقالت، "عندما رأينا حجم الأسلحة المستخدمة وتأثيرها، أدركنا أننا لسنا في حاجة إليها". شهدت خطة إعادة الأسلحة إلى السلط المعنية، والتي تنتهي خلال الشهر الحالي، تسليم 37 ألف سلاح إلى الشرطة بعد أن أصبح امتلاكها محظوراً. ورغم هذا العدد الهائل، تشير بعض التقديرات إلى عدم تسليم البعض لسلاسل من الأسلحة المحظورة الأخرى.

لكن رئيسة الوزراء حافظت على تفاؤلها قائلة إن النسبة المسجلة تمثل "عشرات الآلاف من الأسلحة التي لم تعد متداولة، وهذا أمر جيد". وفي كلمة ألقاها بعد الهجمات، أخبر أحمد جمهورا متكونا من حوالي 20 ألف شخص في كرايستشيرش بأنه سامح الرجل الذي قتل زوجته، مشيراً إلى أنه لا يريد أن يبقى قلبه يحترق بمشاعر الغضب والكراهية.

ومن جانبها، قالت أرديرن إنها تعتبر أحمد رجلاً استفنائياً وغير عادي. وعندما سئلت عما إذا كانت تستطيع أن تسامح المسلح، أعادت تركيز الحوار على أن كانوا في المسجدين، مؤكدة أنهم المعنيون الوحيدون بهذا القرار.

قالت أرديرن إنها مازالت تحتفظ بالورقة التي أسرعت إليها لكتابة ما بداخلها إثر الهجوم، وهي كلمات ترد صداها حول العالم. وأشارت إلى أن الكلمات نعت من غريزتها التي حددت الطريقة التي سيسهر بها النيوزيلنديون عند سماع الخبر. وأضافت، "نعم، كان هذا هجوماً صريحاً على المجتمع المسلم. لكن الضحايا كانوا من مجتمعنا المسلم. شعرت بضرورة تأكيد ذلك على الفور".

وصرّحت بيان الفوضى دفعها الكثيرين بعيداً عن تحليل ما كانوا يفعلونه أو يقولونه، وكانت استجاباتهم في الغالب محملة بخصال الرحمة والتعاطف من الضحايا. ورغم توجيه العاطفة للجميع في ذلك الوقت، لم تستطع رئيسة الوزراء ترك ذلك يعيق عملها.

تعهدت أرديرن بتغيير قوانين الأسلحة النيوزيلندية بعد الهجمات. وفي أقل من شهر، صوتت جل التشريعات الـ120 في البلاد، باستثناء واحد، لصالح حظر الأسلحة التي يمكن أن توظفها أي جهة لشن هجمات عنيفة.

وترى رئيسة الوزراء في هذا القرار أمراً عملياً جاء نتيجة لسلسلة منطقية

زوجته حسنة في الهجوم على مسجد النور، إن النيوزيلنديين كانوا مشوشين ولم يتمكنوا من التفكير بهدوء، لكن رئيسة الوزراء تمكنت من السيطرة على الفوضى. فيعد أسبوع من الحادثة، الفت أرديرن خطاباً متلفظاً أكد أحمد أنه وحّد المستمعين بثلاث كلمات بسيطة: "نحن شعب واحد".



نموذج يحتذى

وقالت رئيسة الوزراء "تتضح لنا بعض من دوافع هذا الفurd، ولكن في إنشاء منصة لأرائه. وأعتقد أن علينا استغلال كل فرصة ممكنة لحرمان الإرهابي من تحقيق هدفه الحالي". وأشارت إلى أن قدراتها تبقى محدودة، لكن تعهدت ووسائل الإعلام الرئيسية في نيوزيلندا بتجنب الترويج لإيديولوجية سيادة البيض عند تغطية المحاكمة، شجّعها.

وقالت أرديرن إنها متمسكة بقرارها المتمثل في تجنب ذكر اسم المسلح المتهم. ويرجع موقفها إلى رغبتها في حرمان شخص وظف العنف للترويج لنفسه من الشهرة التي ستنتج عن التعريف به كل مرة.

ونجح المسلح في بث الهجوم الدامي مباشرة على موقع فيسبوك. وأعربت أرديرن عن أملها في تمكن الذكاء الاصطناعي من منع بث هذا النوع من الهجمات في المستقبل، وتحمل الجميع مسؤولية منع تواصل هذه التغطيات المباشرة.

وقالت، "اتخذ فيسبوك خطوات لتعديل الطريقة التي يستخدم بها المشاركون خاصية البث الحي وأولئك

نك بيرر

ويلينغتون - قالت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أرديرن، إنها ستبذل كل ما في وسعها لمنع رجل متهم بقتل 51 مصلياً مسلحاً من نشر رسالة الكراهية خلال محاكمته. وتأمل في أن تتمكن برامج الذكاء الاصطناعي من إيقاف بث هذه الهجمات مباشرة عبر شبكة الإنترنت في المستقبل القريب.

وفي مقابلة أجرتها مع وكالة الإوسشيد برس، الخميس، وصفت رئيسة الوزراء قراراتها بعد الهجمات التي شنّها أحد المتطرفين على مسجدين في مدينة كرايستشيرش بتاريخ 15 مارس، بأنها تتضمن إدخال إصلاحات صارمة في القوانين التي تنظم الأسلحة النارية وبدء نقاش عالمي حول منع خطاب التطرف الذي يحث على العنف من الإنترنت.

ويواجه الأسترالي الأبيض البالغ من العمر 29 عاماً، برينتون تارانت، 51 تهمة بالقتل و40 تهمة بمحاولة القتل، وتهمة بالإرهاب، وسيحاكم في يونيو القادم. وتعتقد أرديرن أنه سيحاول استغلال المحاكمة للترويج لأرائه.